التقرير اليومي

2007/6/15

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

الطائرات الإسرائيلية والرؤوس النووية الإيرانية

بقلم دانييل بايبس؛ نيويورك صن؛ 2007/6/12

بإستثناء حدوث "تطور كارثي"، بحسب تقارير **Middle East News Line** ، فإنّ جورج بوش قرر عدم مهاجمة إيران. ويفسر مصدر في الإدارة الأميركية ذلك بأنّ واشنطن تعتقد بأنّ تعاون إيران "ضروري لإنسحاب القوات الأميركية من العراق".

وإذا كان ذلك صحيحاً، فإنّ هذا يتضمن وقوف الدولة اليهودية وحدها ضد النظام الذي يهدد بـــ "محو إسرائيل عن الخريطة"، والذي يبني أسلحة نووية للقيام بذلك. ويشير القادة الإسرائيليون بأنّ صبرهم بدأ ينفذ. فنائب رئيس الوزراء كان قد حذر لتو بأنه "على الجهود الديبلوماسية أن تحمل نتائج بحلول نهاية **2007**".

فهل بإمكان قوات الدفاع الإسرائيلية، حقيقة، وقف برنامج إيران النووي؟

تجيب تحاليل مصنفة "سرية جداً" صادرة عن الوكالات الإستخبارية على سؤال كهذا، بشكل طبيعي. إلا أنّ بإمكان الناس الموهوبين في الخارج، بإستخدامهم مصادر مفتوحة وعلنية، تجربة حظهم أيضاً. فقد درس أوستن لونغ وويتني راس هذه المشكلة في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ونشرا تحليلهما المؤثر "سيناريو أوسيراك المُعاد؟ تقييم القدرات الإسرائيلية لتدمير المواقع النووية الإيرانية"، وذلك في صحيفة إنترناشيونال سيكيوريتي.

ويركز كل من راس ولونغ، حصرياً، على منطقية العمل وليس على الرغبة السياسية أو العواقب الإستراتيجية : إذا كانت القيادة الإسرائيلية بوارد تقرير الإضرار بالبنية التحتية الإيرانية، فهل بإمكان قواتها إنجاز هذه المهمة؟ ويدرس المؤلفان خمسة عناصر لضربة ناجحة:

الإستخبارات: لعرقلة إنتاج المواد الإنشطارية، يتطلب ذلك تعطيل ثلاث مواقع، فقط، للبنية التحتية النووية الإيرانية. وفي نظام تصاعدي الأهمية، فإن هذه المواقع هي: محطة إنتاج الماء الثقيل ومفاعلات إنتاج البلوتونيوم التي لا تزال قيد الإنشاء في آراك، موقع تحويل اليورانيوم في أصفهان، وموقع تخصيب اليورانيوم في ناتانز. إنّ تدمير موقع ناتانز تحديداً، كما يشير المؤلفان، هو أمر "شديد الأهمية لإعاقة تقدم إيران كبلد نووي".

التجهيزات الحربية : للإضرار بالمواقع الثلاثة جميعاً بطريقة موثوق بها منطقياً، فإنّ ذلك يتطلب– بحسب حجمها، وكونها تحت الأرض، الأسلحة المتوفرة لدى القوات الإسرائيلية مع عوامل أخرى– 24 سلاح بوزن 5000 باوند و24 سلاح بوزن 2000 باوند.

المنصات: بالإشارة الى "الإندماج التكنولوجي الغريب" المتوفر لدى الإيرانيين والقدرات المحدودة لطائراتهم المقاتلة ودفاعاتهم الجوية بالثبات أمام سلاح الجو الإسرائيلي العالي التقنية، فإنّ حسابات راس– لونغ تقول بأنّ جيش الدفاع الإسرائيلي بحاجة الى ضربة صغيرة مؤلفة من رزمة 25 F-151s و 25 F-161s.

الطرق: بإمكان الطائرات الإسرائيلية الوصول الى أهدافها عبر ثلاث ممرات: تركيا الى الشمال، الأردن والعراق في الوسط، أو العربية السعودية في الجنوب. أما بالنسبة للوقود والشحن، فتعتبر المسافات في الحالات الثلاث أمراً مقدوراً عليه.

قوات الدفاع: بدلاً من التنبؤ بنتيجة مواجهة إسرائيلية– إيرانية، يقوم المؤلفان بإحتساب عدد الطائرات الإسرائيلية، من أصل الـ 50 طائرة، التي سيكون عليها الوصول الى الأهداف الثلاثة لكي تنجح العملية. فهما يتصوران بأنه يجب أن تتمكن 24 طائرة الوصول الى ناتانز، و6 الى أصفهان و5 الى آراك، وهو ما يصل مجموعه الى 35 طائرة معاً. وبالتحول الى الإتجاه المعاكس، فإنّ ذلك يعني بأنّ على المدافعين الإيرانيين أن يوقفوا 16 طائرة، على الأقل، من أصل 50، أو ثلث الضربة الجوية. ويعتبر المؤلفان أن نسبة هذا الإحتكاك "مهم" بالنسبة لناتانز و " شيئ لا يمكن تصوره تقريباً" بالنسبة للهدفين الآخرين.

وبالمجموع، يجد راس– لونغ بأنّ التحديث الصارم والمتواصل لسلاح الجو الإسرائيلي يعطيه "القدرة على تدمير الأهداف الإيرانية حتى المحصنة جيداً، وذلك بدرجة من الثقة". ومع مقارنة عملية إيرانية بهجوم إسرائيل عام 1981 على مفاعل "أوسيراك" النووي العراقي، الذي كان ناجحاً تماماً، يجد الإسرائيليون بأنّ هذا الهجوم "لا يبدو أكثر خطراً" من سابقه.

أما السؤال الكبير المعلق بخصوص العملية، والذي لم يفكر به المؤلفان، فهو إذا ما كانت الحكومات التركية، الأردنية، الأميركية أو السعودية، ستقبل، دون معارضة، بالإختراق الإسرائيلي لمجالاتها الجوية (للتذكير، العراق تحت السيطرة الأميركية). ومن دون حصول الإسرائيليين على إذن مسبق لعبور هذه الأراضي، فقد يكون على طائراتهم أن تقاتل بطريقتها بإتجاهها نحو إيران. ويُعرّض هذا العامل، أكثر من غيره، المشروع بكامله للخطر (يمكن لجيش الدفاع الإسرائيلي التخفيف من المشكلة بالتحليق على طول الحدود، على سبيل المثال، الحدود السورية– التركية، مما يسمح لكلا البلدين على هذا الخط بالإدعاء بأنّ الطائرات الإسرائيلية كانت في المجال الجوي للطرف الآخر).

وتتضمن دراسة راس– لونغ، ولكن من دون التصريح بذلك، بأنّ بإمكان جيش الدفاع الإسرائيلي الوصول الى جزيرة "خرج" التي يتم من خلالها تصدير 90 بالمئة من النفط الإيراني، مما يتسبب بضرر شديد للإقتصاد الإيراني. ولدى القوات الإسرائيلية "فرصة نجاح معقولة" لتدمير، من طرف واحد، مواقع نووية إيرانية أساسية، مما قد يساعد بردع إيران عن مواصلة برنامج الأسلحة (النووية). ولذلك، فإنّ دراسة راس– لونغ تجعل من الصفقة الديبلوماسية أمراً أكثر ترجيحاً. فنتائجها تستحق أوسع نشر ممكن.

معاملة الحلفاء كحلفاء في العالم العربي

بقلم الدكتور و. أندرو تيريل

في هذا المفصل الحاسم من الزمن، هناك تحديات خطيرة، متطورة، وعلى ما يبدو غير متوقفة تشمل الإنتشار المحتمل للإضطرابات العنيفة والإرهاب في الشرق الأوسط، تحديداً في منطقة الخليج. وللإنكباب على هذه الصعوبات، ستكون الولايات المتّحدة بحاجة للعمل مع دول عربية صديقة بإمكانها مساعدتنا لمواجهة هذه التحديات بقوة موحدة. ولسوء الحظ، فإنّ أهمية تحالفاتنا مع القوى العربية الإقليمية ليست دوماً مُقدّرة من قِبَل مفكرينا الإستراتيجيين. وتظهر تساؤلات متقاربة من نوع ما إذا كنا نقوم بما هو كافٍ لفهم هواجس الحلفاء للعثور على طرق تمكننا من العمل معاً لمعالجة خطر الإرهاب.

وتشمل إحدى الأسئلة المركزية للعلاقات المتحالفة المدى الذي على الولايات المتّحدة أن تقوم فيه بفرض ضغوط على حكومات ملكية عربية صديقة وعلى دول أخرى للتحرك قدماً نحو الدمقرطة والإصلاح. هذه مسألة شائكة، كما أنّ الطريقة التي نقارب بها الأمر قد تعتمد على ظروف الدولة المعنية. أما أسوأ طريقة لمعالجة هذا السؤال، فهو طلب الدمقرطة في بلد محدد ومن ثم معاقبة تلك الدولة بسبب قيامها بإنتخابات حرة ينتج عنها إنتصار للمرشحين الإسلاميين. إنّ قمة النفاق هو المطالبة بإنتخابات ومن ثم التفاعل بعدائية لأنّ الهيئة الإنتخابية إختارت، وبحريّة، مرشحين ينتقدون الولايات المتّحدة.

وبالعكس، فإنّ إحدى الطرق القصيرة لتشجيع الدمقرطة هي أخذ العلم، على الأقل، بالإصلاحات الهامة التي تحصل في المنطقة، مثل التوسع المستمر لدور المجلس الوطني الكويتي (البرلمان) في الحياة السياسية وتوسع حق الإنتخاب الكويتي وحق وصول المرأة الى الحكم. إنّ هذه المكاسب الهامة غالباً ما تُهمل عمداً في الإعلام الغربي ولن يتم تغطيتها بشكل ملائم إلا إذا إعترف صناع السياسة الأميركيين، تكراراً، علناً، وبقوة بالتطور الديمقراطي عندما يحدث. والأردن مثال عن بلد كان يتحرك بإتجاه الإصلاح بطرق تجذب أحياناً إهتمام المعلقين السياسيين حول شؤون المنطقة، كما يبرهن على المقايضات التي علينا أخذها بالإعتبار في العلاقات التحالفية المتبادلة.

فحركة الإصلاح الأردني كانت عبارة عن إكتساح واضح الى الأمام في أوائل التسعينات، لكن حدثت تراجعات خطيرة في منتصف التسعينات. هذا التوقيت لم يكن صدفة وإنما كان رداً على بدء الحكومة بسياسات كانت غير شعبية إلى حد كبير، والتي سعت الى تنفيذها بأدنى حد من مساهمة البرلمان فيها. أما هذه السياسات، فكانت ترسيخ معاهدة سلام مع إسرائيل في تشرين الأول 1994 والإنحدار الحاد بالعلاقات مع نظام صدام حسين، والذي كان قد بدأ في آب 1995 عندما منح الأردن اللجوء السياسي لصهري صدام بعدما فرا من العراق. وقد نفذ الأردن كلا السياستين في تجاوب جزئي مع الضغط الأميركي متجاوزاً إعتراضات كثيرة من المواطنين الأردنيين. فتوقُّع قيام الأردن بصنع سلام مع إسرائيل، ودعم عزل صدام، والإندفاع قدماً بالدمقرطة، كل ذلك، معاً، لم يكن شيئاً واقعياً. ومع ذلك، فقد كان هناك إنتقاداً شديداً موجهاً ضد الأردنيين من قِبَل مجموعة واسعة من المعلقين بسبب تباطؤ الدمقرطة. كما كان هناك حدة مشابهة في الإنتقاد بخصوص توقف الإصلاح الذي حدث في العام 2003، عندما حجبت نظريات التفتح القريب للديمقراطية العربية، غالباً، الصعوبات التي واجهت الحكومة الأردنية في دعم العمليات الأميركية المقبلة في العراق. وبحسب رواية منشورة للمبعوث الرئاسي الأميركي الأسبق الى العراق، بول بريمر، فقد تضمن هذا الدعم السماح لأعداد محدودة من القوات الأميركية بالدخول الى العراق من الأراضي الأردنية في بداية حرب 2003.

أما المشكلة الأخرى التي تواجه حلفائنا، فهي خطر الإنتهازية السياسية والإعلامية داخل الولايات المتّحدة. وقد لوحِظَ ذلك بشكل أكثر وضوحاً في العام 2006 بالإخفاق التام لـــ "Dubai Ports World"، حيث تم تناول الإمارات العربية المتّحدة وإحدى إماراتها، وهي

دبي، بمقدار كبير من عدم الإحترام العلني بسبب إهتمام الإمارات العربية المتّحدة بشراء شركة بريطانية تولت إدارة عمليات في عدد من المرافئ(المطارات) الأميركية.

وقد بدأت هذه العملية بتصريحات حادة ولاذعة لمعلقين في الإذاعة في حديث سياسي. وحاولت الإدارة الأميركية، عن مبدأ، وبشكل صحيح، مقاومة مد العداء الشعبي للصفقة لكنها كانت عاجزة، في النهاية، بالحصول على دعم الكونغرس المطلوب، حيث كانت كل القضايا الأمنية المرتبطة بصفقة المرافئ (المطارات) قد عولِجَت الى حد الإستزاف، وحيث أنّ عدداً من البلدان الأجنبية، بما فيها الصين، كانت متورطة في تعاملات مشابهة مع الولايات المتّحدة على مدى السنوات. فرئيس أكبر شركة شحن إسرائيلية، وتُدعى **Zim**، دعمت أيضاً بقوة وعلناً الإتفاق الأميركي– الإماراتي المنشور. أما الرفض الأخير لإتفاقية **Dubai Ports World**، فقد حدث بالرغم من دعم الإمارات العربية المتّحدة الهام والمستمر للأهداف الإستراتيجية الأميركية، بما في ذلك إستخدام الولايات المتّحدة لقاعدة دفرة الجوية، وخصوصاً مرفأ جبل أبو علي الذي يُعتبر الأفضل في المنطقة.

وفي وقت سابق، وعندما حضر خيار "أنت معنا أو ضدنا" عقب **11** أيلول **2001**– (**9/11**)، أوضحت الإمارات العربية المتّحدة، وبشدة، بأنها معنا. إنّ إلغاء **Dubai Ports World** يوحي بأننا مستعدون لمعاملتهم بشكل سيء برغم هذا الإلتزام. كما يجب الإشارة الى أنّ حلفائنا العرب يقدمون لنا أشكالاً أخرى من المساعدة الملموسة والحقيقية في الحرب ضد الإرهاب. فبحسب عدد من المصادر، بما في ذلك نيويورك تايمز، كانت الإستخبارات الأردنية مفيدة في مساعدتنا على تعقب وقتل الزعيم الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي في العراق. وسوف تكون معلومات إستخبارية كهذه وكذلك التعاون في مكافحة الإرهاب أمراً أساسياً وحيوياً لمنع إنتصارات أخرى للزرقاويين الجدد على إمتداد الشرق الأوسط. أما حالياً، فإنّ مركز الملك عبد الله للعمليات الخاصة قرب عمان يدرب أعداداً كبيرة من الجنود من بلدان عربية صديقة في مجالات إكتساب المهارات والكفاءات الأساسية للعمليات الخاصة ومكافحة الإرهاب. وقد يتم تأسيس مركز مشابه، أخيراً، في الإمارات العربية المتّحدة. بالإضافة الى ذلك، فإنّ لجميع الحكومات الملكية العربية، عملياً، علاقات عسكرية قوية مع الولايات المتّحدة وغالباً ما تشتري كميات هامة من الأسلحة الأميركية والتجهيزات العسكرية. وقد جعلت قطر من مجالها الجوي العسكري، الأكبر في المنطقة، مجالاً متوفراً للولايات المتّحدة، وتستضيف البحرين مراكز قيادة **NAVCENT**، العنصر البحري للقيادة المركزية الأميركية. فالمهم لمستقبل المنطقة هو أنّ لدى الأردن ومصر علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل، وبأنّ قطر تستضيف بعثة تجارية إسرائيلية على أراضيها.

وقد يكون الدعم المصري ضرورياً جداً لمساعدة المنطقة على التعامل مع ظروف حرب أهلية قريبة في الأراضي الفلسطينية. إنّ كل هذه الجهود والسياسات تعتبر قيّمة بالنسبة للولايات المتّحدة. وبذلك، وفيما نحن نعمل للمساعدة لمواجهة تحديات الشرق الأوسط، فمن المفيد أن نذكّر أنفسنا بأنّ الحلفاء ذوي الأشكال الحكومية المختلفة يمكن أن يكون لديها مصالح مشتركة عديدة وبأن بإمكانها العمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة. كما أننا بحاجة لأن نتذكر بأنّ الدول الأصغر غالباً ما تصبح مستاءة من حلفاء لها أكبر منها يتعاملون مع وجهات نظرها بصفتها أفكار مستدركة فقط. فالتبعية، كقاعدة، تولد الإستياء. أما الترياق الوحيد فهو الإصغاء بجدية لهواجس شركائنا الإقليميين وبذل جهد حقيقي لفهم مشاكلهم الخاصة. وفي حين أننا قد لا نوافق دوماً على ذلك، فإنّ الحوار المستمر والعمل المتّحد شيء هام. أخيراً، ولأهميته الخاصة، تعتبر عقلية "أوقفوا **Dubai Ports World**" مع الموقف المتخلف الذي يقول بانّ كل العرب هم، بشكل أكثر أو أقل، ضدنا، ليس فقط عقلية خاطئة؛ إنها المدخل الأكيد والأسرع لإحباط مساعي الحرب ضد الإرهاب عن طريق تقييد اليد اليمنى القوية خلف ظهورنا.

MIDDLE EAST

Research Services Group
www.ipileb.com